المُحَاضرة الثَّالثة: مَسَائلُ مُتعلِّقةٌ بالإعجاز

ممَّا يحسنُ بالطَّالبِ معرفته، بعد الإلمام بمفهوم الإعجاز وتأصيله، والإحاطة بشيءٍ من تاريخِ مُصطلحه والتَّأليف فيه، إدراكُ بعضِ المسائلِ الَّتي تتعلَّقُ به، ولا يكادُ يخلو منها مُؤلَّفٌ في الإعجاز، وهذه المسائل هي: أوجه الإعجاز، والقدر المعجز، والصَّرفة. وقبل الشروع فيها سنمهِّد لها بالتَّمهيد الآتي:

تمهيدٌ: في أنَّ الإعجاز صفةٌ لكلام الله ﷻ

من المعلوم أنّ الله ﷻ يتكلّم بما شاء متى شاء كيف شاء: «والوصف بالتّكلّم من أوصاف الكمال، وضدّه من أوصاف النّقص، قال تعالى:﴿**وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ**﴾[الأعراف:148]، فكان عُبّاد العجل ـ على كفرهم ـ أعرَفَ بالله من المعتزلة[1]؛ فإنّهم لم يقولوا لموسى: وربّك لا يتكلّم أيضا! وقال تعالى عن العجل أيضا: ﴿**أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا**﴾[طه:89]، فعُلِم أنّ نفي رجوع القول، ونفي التّكلّم، نقصٌ يُستدلّ به على عدم ألوهيّة العجل»[2].

إذا تقرّر هذا، فإنَّ السّلف يعتقدون: «أنّ لله تعالى صفة الكلام، وهي صفة قائمة به غير بائنة عنه، لا ابتداء لاتّصافه بها، ولا انتهاء، يتكلّم بها بمشيئته واختياره، وكلامه تعالى أحسن الكلام، وكلامه لا يشبه كلام المخلوقين؛ إذ الخالق لا يُقاس بالمخلوق»[3].

فلمّا كان كلام الله جلّ وعلا صفة من صفاته، وعلمنا من قبلُ أنْ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشّورى:11]، أيقنَّا أنّ كلامه ﷻ لايشبه كلام المخلوقين، ومن ثَمَّ، كان كلامه ﷻ مُعجِزاً لجميع خلقه، والإعجاز صفة من صفات كلامه ﷻ، يقول الدّكتور صبري المتولّي ــ في معرض تعقيبه على نصٍّ للرّافعيّ؛ يصف فيه القرآن بأنّه أثر من الآثار الإلهيّة! ــ: «والحقّ أنّ القرآن ليس أثرًا من الآثار الإلهيّة، وإنّما هو صفة من الصّفات الإلهيّة، وإذا كانت الصّفة تتبع الموصوف كمالاً أو نقصانًا، فإنّ كلام الله لا بدّ أن يكون جميلاً كجماله، كاملاً ككماله، جليلاً كجلاله، ولهذا فإنّ النّفس البشريّة، مهما أحسّت بأوجه

---

[1] هذه الشّدّة منه ـ رحمه الله ـ على المعتزلة، لأنّهم أنكروا أن يكون الله جلّ وعلا متكلّما، وادّعوا أنّ القرآنَ كلامَه مخلوقٌ، وهو كلام مُحدَث، فيه انحراف بيّنٌ!

[2] ابن أبي العزّ الحنفي، شرح العقيدة الطّحاويّة في العقيدة السّلفيّة، ص333.

[3] عبد الله الجديع، العقيدة السّلفيّة في كلام ربّ البريّة، ص79.

الإعجاز، وأخذت بمظاهره، فإنّ حقيقته ستظلّ سرًّا من أسرار الله، وشأن كلام الله في ذلك شأن سائر صفاته»[1].

المسألة الأولى: أوجه الإعجاز

المقصود بأوجه الإعجاز: النّواحي الّتي وقع بها تعجيز القرآن الكريم للخلق؛ أهي بلفظه وفصاحة كلِمِه؟ أم بما تضمّنته هذه الألفاظ من المعاني الفاضلة والإشارات الموحية؟ أم بأسلوبه الفذّ الفريد؟ أم بنَظْمه وصورته الظّاهرة؟ أم بما ينجرّ عن هذه الصّورة من موجات وأصوات؟ أم بإخباره عن الغيوب الماضية والمستقبلة؟ أم بحِكَمِه وتشريعاته؟ أم بسلامته من التّناقض والاختلاف، رغم تباين المواضيع، وتباعد فترات النّزول؟ أم هي بجميع ذلك، وغيره أيضًا ممّا لم يُذكَر؟

وإذا استثنينا الوجه البيانيَّ في إعجاز القرآن؛ إذ يكاد يُطبِق أهل الشّأن على أنّه مُرادٌ؛ لأنه لا تخلو منه آية من كتاب الله، فإنّ بقيّة الأوجه قد أخذت حيِّزًا لا بأس به من الجدل حول إثباتها أو نفيِها؛ إذ هي مُفرَّقةٌ فيه، ومسألة أوجه الإعجاز ـ عمومًا ـ نالت مجالاً واسعًا في مُؤلّفات مَن كتب في الموضوع، كونها نقطة محوريّة لا بُدَّ من التّعرُّض لها، حتّى عُدَّ اختلاف أهل المِلّة في وجه الإعجاز ما هو؟ وجهًا من وجوه الإعجاز[2].

وقد تناول هذه المسألةَ بالبسط، الكثيرُ: فالباقلاّنيُّ (ت:403ه) ـ مثلاً ـ خصّص فصلا في (إعجاز القرآن) أسماه (فصلٌ: في جملة وجوه إعجاز القرآن) ذكر فيه هذه الأوجه على الإجمال، وأردفه بآخرَ يفصِّل ما أجمل أوّلاً (فصلٌ: في شرح ما بيّناه من وجوه إعجاز القرآن)[3]، وكذلك فعل مِن قبله الخطَّابيُّ (ت:388ه) في (بيان إعجاز القرآن)[4]، ومِن بعده القاضي عياض (ت:544ه) في (الشّفا)[5]، والزَّركشيُّ (ت:794ه) في (البرهان)[6]، والسّيوطيّ (ت:911ه) في (الإتقان)[7]، والغرض التّمثيل لا الاِستقصاء.

---

[1] صبري المتولي، منهج ابن تيمية في تفسير القرآن الكريم، ص251.

[2] يُنظَر: فضل عباس، إعجاز القرآن الريم، ص29. و: محمّد العواجي، إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية، ص369.

[3] ينظر: الباقلاّني، إعجاز القرآن، ص75.72.

[4] يُنظر: الخطابي، بيانُ إعجاز القرآن، ص21 وما بعدها.

[5] يُنظر: القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج1، ص500 وما بعدها.

[6] يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص93 وما بعدها.

[7] يُنظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، ص7 وما بعدها.

– قال الباقلانيُّ رحمه الله (ت:403هـ): «فصل في جملة وجوه إعجاز القرآن: ذكر أصحابنا وغيرهم في ذلك ثلاثة أوجه من الإعجاز»[1]. وهذه الأوجه الثلاثة هي:

1– ما يتضمنه القرآن من الإخبار عن الغيوب، وذلك مما لا يقدر عليه البشر، ولا سبيل لهم إليه. وقد وقعت كما أخبر؛ من قبيل قول الله ﷻ: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُون وَتُحْشَرُونَ إِلى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ)، وقوله تعالى: (غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) وغيرها.

2– أُمِّيَّة الرَّسولِ ﷺ: إذ أنه كان معلوماً من حال النبي ﷺ، أنه كان أمياً لا يكتب، ولا يحسن أن يقرأ. وكذلك كان معروفاً من حاله أنه لم يكن يعرف شيئاً من كتب المتقدمين، وأقاصيصهم وأنبائهم وسيرهم، ثم أتى بجمل ما وقع وحدث من عظيمات الأمور، ومهمات السير، من حين خلق الله آدم عليه السلام إلى حين مبعثه، ونحن نعلم ضرورة أن هذا مما لا سبيل إليه، إلا عن تعلم، وإذ كان معروفاً أنه لم يكن ملابساً لأهل الآثار وحملة الأخبار، ولا متردداً إلى التعلم منهم، ولا كان ممن يقرأ، فيجوز أن يقع إليه كتاب فيأخذ منه – علم أنه لا يصل إلى علم ذلك إلا بتأييد من جهة الوحي، ولذلك قال الله عز وجل: (وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لا رتاب الْمُبْطلونَ).

3– أنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه؛ فلا هو بالشعر، ولا هو بالنثر والخُطب الَّتي عهدوها، وإنما هو شيءٌ خارجٌ عن جميع ذلك[2].

– وممَّا ذكر القاضي عياضٌ حمه الله (ت:544هـ) في هذا قوله: «اعْلَمْ وَفَّقَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ: أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْعَزِيزَ مُنْطَوٍ عَلَى وُجُوهٍ مِنَ الْإِعْجَازِ كَثِيرَةٍ، وَتَحْصِيلُهَا مِنْ جهة ضَبط أَنْوَاعِهَا فِي أَرْبَعَةِ وُجُوهٍ»[3]. وهذه الأربعة:

1– حُسْنُ تَأْلِيفِهِ، والتئام كلمه، وفصاحته ووجوه إِيجَازِهِ، وَبَلَاغَتُهُ الْخَارِقَةُ عَادَةَ الْعَرَبِ. إذ أنَّ تحت كل كلمة منه جملاً كثيرة وفصولا جمة، وعلوما زواخر. وممَّا نقل في هذا ما يُروى عن الْأَصْمَعِيُّ رحمه الله (ت:216هـ): أَنَّهُ سَمِعَ كَلَامَ جَارِيَةٍ، فَقَالَ لَهَا: قَاتَلَكِ اللَّهُ مَا أَفْصَحَكِ !! فَقَالَتْ: أو يعدّ هَذَا فَصَاحَةً بَعْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)؛ فَجَمَعَ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ وَنَهْيَيْنِ وَخَبَرَيْنِ وَبِشَارَتَيْنِ!!

[1] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص33.

[2] المصدر نفسه، ص33–35.

[3] القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج1، ص500.

2- صُورَةُ نَظْمِهِ الْعَجِيبِ وَالْأُسْلُوبُ الْغَرِيبُ الْمُخَالِفُ لِأَسَالِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَنَاهِجِ نَظْمِهَا وَنَثْرِهَا الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ، وَوَقَفَتْ مَقَاطِعُ آيِهِ وَانْتَهَتْ فَوَاصِلُ كَلِمَاتِهِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُوجَدْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ نَظِيرٌ لَه، وَلَا اسْتَطَاعَ أَحَدٌ مُمَاثَلَةَ شيء فيه مِنْهُ بَلْ حَارَتْ فِيهِ عُقُولُهُمْ.. وَاندهشت دُونَهُ أَحْلَامُهُمْ. قال القاضي عياضٌ رحمه الله (ت:544): «وَالْإِعْجَازُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ الْإِيجَازُ وَالْبَلَاغَةُ بِذَاتِهَا، والأسلوب الْغَرِيبُ بِذَاتِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَوْعُ إِعْجَازٍ عَلَى التَّحْقِيقِ لَمْ تَقْدِرِ الْعَرَبُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ خَارِجٌ عَنْ قُدْرَتِهَا، مُبَايِنٌ لِفَصَاحَتِهَا وَكَلَامِهَا، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ»[1].

3- الْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ الْإِعْجَازِ، مَا انْطَوَى عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْمُغَيَّبَاتِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يقع؛ فوجد كما ورد على الوجه الذي أخبر. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) وقوله: (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) وَقَوْلِهِ: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ) الْآيَةَ. وَقَوْلِهِ: «إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) إلى آخرها.

4- الْوَجْهُ الرَّابِعُ مَا أَنْبَأَ بِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْقُرُونِ السَّالِفَةِ وَالْأُمَمِ الْبَائِدَةِ وَالشَّرَائِعِ الدَّاثِرَةِ، مِمَّا كَانَ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ الْقِصَّةَ الْوَاحِدَةَ إِلَّا الْفَذُّ مِنْ أَحْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِي قَطَعَ عُمُرَهُ فِي تَعَلُّمِ ذَلِكَ. فَيُورِدُهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى وَجْهِهِ، وَيَأْتِي بِهِ عَلَى نَصِّهِ، فَيَعْتَرِفُ الْعَالِمُ بِذَلِكَ بِصِحَّتِهِ وَصِدْقِهِ وَأَنَّ مِثْلَهُ لَمْ يَنَلْهُ بِتَعْلِيمٍ. وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ ﷺ أُمِّيٌّ لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ وَلَا اشْتَغَلَ بِمُدَارَسَةٍ وَلَا مُثَافَنَةٍ، وَلَمْ يَغِبْ عَنْهُمْ، وَلَا جَهِلَ حَالَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ كَثِيرًا مَا يَسْأَلُونَهُ ﷺ عَنْ هذا فينزل عليه مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَتْلُو عَلَيْهِمْ مِنْهُ ذِكْرًا؛ كَقِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ أَقْوَامِهِمْ، وَخَبَرِ مُوسَى وَالْخَضِرِ، وَيُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ، وَأَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَذِي الْقَرْنَيْنِ، وَلُقْمَانَ وابنه، وأشباه ذلك.

قال عياضٌ رحمه الله (ت:544هـ) بعد أن ساق هذه الأوجه: «هَذِهِ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ إِعْجَازِهِ بَيِّنَةٌ لَا نِزَاعَ فِيهَا وَلَا مِرْيَةَ»[2].

- أمَّا الزركشيُّ رحمه الله (ت:794هـ)؛ فقد ذكر أوجُهًا كثيرةً بلغ بها اثني عشر (12) وجهًا وأكثر، منها:

1- أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّكَّاكِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي الْمِفْتَاحِ وَاعْلَمْ أَنَّ شَأْنَ الْإِعْجَازِ عَجِيبٌ يُدْرَكُ وَلَا يُمْكِنُ وَصْفُهُ كَاسْتِقَامَةِ الْوَزْنِ تُدْرَكُ وَلَا يُمْكِنُ وَصْفُهَا وَكَالْمَلَاحَةِ وَكَمَا يُدْرَكُ طِيبُ النَّغَمِ الْعَارِضِ لِهَذَا الصَّوْتِ وَلَا طَرِيقَ إِلَى تَحْصِيلِهِ لِغَيْرِ ذَوِي الْفِطَرِ السَّلِيمَةِ إِلَّا بِإِتْقَانِ عِلْمَيِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالتَّمَرُّنِ

[1] القاضي عياض، الشفا، ج1، ص514.

[2] المصدر السابق، ص526.

فِيهِمَا وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ فِي الْبَصَائِرِ: لَمْ أَسْمَعْ كَلَامًا أَلْصَقَ بِالْقَلْبِ وَأَعْلَقَ بِالنَّفْسِ مِنْ فَصْلٍ تَكَلَّمَ بِهِ بُنْدَارُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيُّ وَكَانَ بَحْرًا فِي الْعِلْمِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ مَوْضِعِ الْإِعْجَازِ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا حَيْفٌ عَلَى الْمعنى؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبِيهٌ بِقَوْلِكَ مَا مَوْضِعُ الْإِنْسَانِ مِنَ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بَلْ مَتَى أَشَرْتَ إِلَى جُمْلَتِهِ فَقَدْ حَقَّقْتَهُ وَدَلَّلْتَ عَلَى ذَاتِهِ كَذَلِكَ الْقُرْآنُ لِشَرَفِهِ لَا يُشَارُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا وَكَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى آيَةً فِي نَفْسِهِ وَمَعْجَزَةً لِمُحَاوِلِهِ وَهُدًى لِقَائِلِهِ وَلَيْسَ فِي طَاقَةِ الْبَشَرِ الْإِحَاطَةُ بِأَغْرَاضِ اللَّهِ فِي كَلَامِهِ وَأَسْرَارِهِ فِي كِتَابِهِ فَلِذَلِكَ حَارَتِ الْعُقُولُ وَتَاهَتِ الْبَصَائِرُ عِنْدَهُ.

2- وَمِنْهَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ غَضًّا طَرِيًّا فِي أَسْمَاعِ السَّامِعِينَ وَعَلَى أَلْسِنَةِ الْقَارِئِينَ.

3- وَمِنْهَا جَمْعُهُ بَيْنَ صِفَتَيِ الْجَزَالَةِ وَالْعُذُوبَةِ، وَهُمَا كَالْمُتَضَادَّيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ غَالِبًا فِي كَلَامِ الْبَشَرِ؛ لِأَنَّ الْجَزَالَةَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا تُوجَدُ إِلَّا بِمَا يَشُوبُهَا مِنَ الْقُوَّةِ وَبَعْضِ الْوُعُورَةِ، وَالْعُذُوبَةَ مِن مَا يُضَادُّهَا مِنَ السَّلَاسَةِ وَالسُّهُولَةِ، فَمَنْ نَحَا نَحْوَ الصُّورَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّمَا يَقْصِدُ الْفَخَامَةَ وَالرَّوْعَةَ فِي الْأَسْمَاعِ، مِثْلُ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْأَعْرَابِ وَفُحُولِ الشُّعَرَاءِ مِنْهُمْ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَ الثَّانِيَةِ؛ قَصَدَ كَوْنَ الْكَلَامِ فِي السَّمَاعِ أَعْذَبَ وَأَشْهَى وَأَلَذَّ، مِثْلُ أَشْعَارِ الْمُخَضْرَمِينَ وَمَنْ دَانَاهُمْ مِنَ الْمُوَلِّدِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَتَرَى أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ قَدْ جَمَعَتْ فِي نَظْمِهِ كِلْتَا الصِّفَتَيْنِ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ وُجُوهِ الْبَلَاغَةِ وَالْإِعْجَازِ[1].

المسألة الثَّانية: القدر المُعجز

المراد بالقدر المعجز هو: القدر من القرآن الّذي يقع به التّحدّي، وتُطلب إليه المعارضة؛ أهو جميع القرآن؟ أم سورة طويلة منه؟ أم أيّ سورة مهما كان طولها؟ أم كلّ جزء تبيّنت به التّراكيب وخصائص الكلِم؟ أم غير ذلك؟

وقد اختلفت آراء أهل الشّأن في تحديد هذا القدر؛ فمن قائل:

- أن الإعجاز يتعلق بجميع القرآن لا ببعضه، أو بكل سورة برأسها.

- ويذهب بعضهم إلى أن المعْجز منه القليل والكثير دون تقييد بالسورة لقوله تعالى: (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ).

- ويذهب آخرون إلى أن الإعجاز يتعلق بسورة تامة ولو قصيرة، أو قدرها من الكلام كآية واحدة أو آيات[2].

[1] يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص93 وما بعدها.

[2] يُنظر: مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص271.

قال الباقلانيُّ رحمه الله (ت:403هـ): «الذي ذهب إليه عامة أصحابنا، وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري في كتبه: أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة، قصيرة كانت أو طويلة، أو ما كان بقدرها. قال: فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة، وإن كانت سورة الكوثر، فذلك معجز. قال: ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر.

وذهبت " المعتزلة " إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة. وقد حكي عنهم نحو قولنا، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة، بل شرط الآيات الكثيرة.

وقد علمنا أنه تحداهم تحدياً إلى السور كلها، ولم يخص، ولم يأتوا لشيءٍ منها بمثل، فعلم أن جميع ذلك معجز»[1].

– ومَرَدُّ هذا الاختلاف إلى جملة آيات التّحدِّي، وما ورد فيها من تنزّل في درجاته، كما سبق بيانُه؛ إذ أنَّ التَّحدِّيَ انتهى في التَّنزُّلِ إلى سُورةٍ واحدةٍ؛ فكان القولُ بأنَّ الإعجاز يقعُ بكلِّ سورة من القرآن طويلة كانت أم قصيرة، أو ما يُعادلها من القرآن الكريم، قولاً قويًّا. قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله (ت:774هـ): «قَوْلُهُ: (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ)، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ يُونُسَ: (بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) يَعُمُّ كُلَّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ طَوِيلَةً كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعُمُّ كَمَا هِيَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ، فَالْإِعْجَازُ حَاصِلٌ فِي طِوَالِ السُّوَرِ وَقِصَارِهَا، وَهَذَا مَا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا بَيْنَ النَّاسِ سَلَفًا وَخَلَفًا»[2].

المسألة الثَّالثة: الصَّرْفةُ وما يتعلَّقُ بها

– وإن عدّها بعضهم وجها من وجوه الإعجاز، إلاّ أنّ الكلام عنها – في هذا الموضع – جاء بوصفها مسألة منفردةً، وذلك لاعتبارين:

الأوّل: اعتبار قول جماهير حُذَّاق أهل العلم في إبطال هذا المعنى وتفنيده، وعلى ذلك لم يبقَ للصَرْفة في جملة وجوه الإعجاز مكان، فهي خارجة عن سربها، نابية عن مضمارها.

والآخر: كثرة الخوض في هذه المسألة من حيث إثباتها أو نفيها، أو الاحتجاج لها أو إبطالها، ما سوّغ إفرادَها بالذِّكر، وبسطَ شيء من الكلام حولها[3].

---

[1] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص254.

[2] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص203.

[3] يُنظر: العيد حذِّيق، جهود أهل السنة والجماعة في إعجاز القرآن الكريم، ص22 وما بعدها.

– معنى الصّرْفة: أنّ العرب لما تُحُدُّوا إلى أن يأتوا بمثل القرآن أو ببعض منه، صرفهم الله عن معارضته، وسلب عقولهم، وكان مقدورًا لهم، لكن عاقهم أمر خارجيّ، فصار كسائر المعجزات[1].

– أمّا عن اشتهار هذه المسألة بهذا الاسم حتّى صار (علَمًا) عليها، فيقول الشّيخ الطّاهر ابن عاشور رحمه الله (ت:1393هـ=1973م): «ولعلَّها بفتح الصّاد وسكون الرّاء، وهي مرّة من (الصَّرْف)، وصِيغَ بصيغة المرّة، للإشارة إلى أنّها صرفٌ خاصّ، فصارت كالعَلَم بالغَلَبة»[2].

– وهي قولٌ باطلٌ؛ يردُّه النَّقلُ والعقلُ والإجماعُ، قال الزَّركشيُّ رحمه الله (ت:794هـ): « وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَجْزِهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ، وَلَوْ سُلِبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ، لِمَنْزِلَتِهِ مَنْزِلَةَ اجْتِمَاعِ الْمَوْتَى وَلَيْسَ عَجْزُ الْمَوْتَى بِكَبِيرٍ يُحْتَفَلُ بِذِكْرِهِ. هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى إِضَافَةِ الْإِعْجَازِ إِلَى الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُعْجِزًا غَيْرُهُ وَلَيْسَ فِيهِ صِفَةُ إِعْجَازٍ؟ بَلِ الْمُعْجِزُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ سَلَبَهُمْ قُدْرَتَهُمْ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ. وَأَيْضًا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ فَسَادٌ آخَرُ وَهُوَ زَوَالُ الْإِعْجَازِ بِزَوَالِ زَمَانِ التَّحَدِّي، وَخُلُوُّ الْقُرْآنِ مِنَ الْإِعْجَازِ، وَفِي ذَلِكَ خَرْقٌ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى بَقَاءِ مُعْجِزَةِ الرَّسُولِ الْعُظْمَى، وَلَا مُعْجِزَةَ لَهُ بَاقِيَةٌ سِوَى الْقُرْآنِ، وَخُلُوُّهُ مِنَ الْإِعْجَازِ يُبْطِلُ كَوْنَهُ مُعْجِزَةً»[3].

كما ذكر من قبله الباقلاّنيُّ رحمه الله (ت:403هـ) أنَّ «مِمَّا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالصَّرْفَةِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمُعَارَضَةُ مُمْكِنَةً، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهَا الصَّرْفَةُ؛ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُعْجِزًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَنْعُ مُعْجِزًا، فَلَا يَتَضَمَّنُ الْكَلَامَ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ فِي نَفْسِهِ»[4].

– ولعلَّ أوَّل من أُثِرَ عنه القولُ بـ(الصَّرفة)؛ النَّظَّامُ (ت:224هـ) شيخُ الجاحظ. قال الرَّافعيُّ رحمه الله (ت:1356هـ=1977م): «فذهب شيطانُ المتكلمين أبو إسحاق إبراهيم النَّظام إلى أن الإعجاز كان بالصرفة، وهي أن الله صرف العرب عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها؛ فكان هذا الصَّرفُ خارقاً للعادة.

قلنا وكأنه من هذا القبيل هو المعجزة لا القرآن.

---

[1] يُنظر: الزركشي، البرهان، ج2، ص93-94.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص103.

[3] الزركشي، البرهان، ج2، ص94.

[4] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص30.

وهذا الذي يروون عنه أحد شطرين من رأيه، أما الشطر الآخر فهو الإعجاز إنما كان من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآتية.

وقال المرتضى من الشيعة: بل معنى الصرفة أن الله سلبهم العلوم التي يُحتاج إليها في المعارضة ليجيئوا بمثل القرآن. فكأنه يقول: إنهم بلغاء يقدرون على مثل النظم والأسلوب ولا يستطيعون ما وراء ذلك مما لبسته ألفاظ القرآن من المعاني؛ إذ لم يكونوا أهل علم ولا كان العلم في زمنهم، وهذا رأي بيِّن الخلط كما ترى.

غير أن النظَّام هو الذي بالغ في القول بالصرفة حتى عرفت به، وكان هذا الرجل من شياطين أهل الكلام، على بلاغة ولَسَن وحسن تصرف، بيدَ أنه شب في ناشئة الفتنة الكلامية، فلم ينتفع بيقين»[1].

– والقولُ بالصَّرفة على كلِّ حالٍ بعيدٌ عن البيئة الإسلاميَّة؛ إذ أنَّه من جُملة ما حاكى فيه المتكلمون ما تُرجِم من آثار الأمم الشَّرقيَّة؛ الهنديَّة على التحديد، وقلَّدُوهم فيه وُلوعًا بالوافد الجديد؛ فجمهور العلماء البراهمة في الهند يعتقدون أنَّ (الفيدا) كتاب الهندوسية البراهمية المقدس، لا يوجدُ في كلام البشر ما يُماثله، لأنَّ براهما صرفهم عن الإتيان بمثله[2]. والقولُ بالصَّرفةِ واضحُ الانتحال من هذا، فليس له أصلٌ عند المسلِمين.

[1] الرافعي، إعجاز القرآن، ص101.

[2] يُنظر: فضل عباس، إعجاز القرآن الكريم، ص39. و: العواجي، إعجاز القرآن عند ابن تيمية، ص97-98.